



تاريخ استلام البحث ٢٨ / ٩ / ٢٠٢٣

تاريخ قبول البحث ٢٧ / ٣ / ٢٠٢٤

تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

اثر متغيرات القدرة الشاملة في السياسة الخارجية لجنوب افريقيا

The impact of comprehensive capacity variables on South African foreign policy

د. مروان جاسب بنداويد

Dr. Marwan jasip Bandawe

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Baghdad University/ College of Political Science

m44615979@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تبحث الدراسة متغيرات القدرة الشاملة وتأثيرها في السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا ، إذا اعتمدت جنوب أفريقيا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية على توظيف ما تمتلك من قدرات شاملة (اقتصادية ، عسكرية ، معنوية)، تمثلت هذه الأهداف في تحقيق مكانه ونفوذ إقليمي ودولي ، والانضمام إلى المنظمات الدولية وفي مقدمتها كتل البريكس ، لذلك نجد أنها لعبت دور القائد الإقليمي كونها تتمتع بقدرة عالية مقارنة بمحيطها، ولعب الدور الفعال في مختلف القضايا الدولية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: "القدرة الشاملة" ، "النفوذ الدولي" ، "السلام الديمقراطي"

Abstract

The study examines the variables of comprehensive capabilities and their impact on South Africa's foreign policy. If South Africa relied in achieving its foreign policy goals on employing the comprehensive capabilities it possesses (economic, military, moral), these goals were to achieve regional and international status and influence, and to join international organizations. At the forefront is the BRICS bloc, so we find that it played the role of a regional leader as it has a high capacity compared to its surroundings, and played an effective role in various international and regional issues.

Keywords: "comprehensive capabilities", "international influence", " democratic peace"

المقدمة:

تعد جمهورية جنوب إفريقيا دولة ذات خصوصية تميزها عن باقي دول القارة بالشكل الذي يدفع للقول بأنها دولة إفريقية تباعا للمعطى الجغرافي فقط. وقد برزت هذه الدولة كقوة صاعدة لها وزن وتأثير في مجالها الحيوي؛ مستفيدة من القدرات الشاملة ومبلورة مقوماتها الصلبة بالوجه الذي يخدم مصالحها موازنة مع التركيز على عناصر قوتها الناعمة لتمكنها من مرتبة القدرة الإقليمية. فبتقييم أدائها والذي بوأها مكانة ونفوذ في محيطها الإقليمي والدولي؛ نجد أنها فعلت ما تمتلك من قدرات شاملة بالشكل الذي يخولها للعب دور القائد الإقليمي كونها تتمتع بقوة نسبية مقارنة بمحيطها؛ وهو ما نلمسه من خلال أدائها على السياقين الإقليمي والدولي بلعب أدوار سواء في إطار ثنائي أو جماعي؛ تفاعل دولتي أو من خلال المنظمات الإقليمية؛ أو حتى في دوائر أوسع من خلال التفاعلات على الساحة الدولية ككل.

اهمية البحث: تتبع اهمية الدراسة من انها تتطرق لموضوع على جانب كبير من الاهمية بتحديد العلاقة بين القدرة الشاملة والسياسة الخارجية لجنوب افريقيا , ونطاق تأثيرها, ولما لهذه العلاقة من تأثير سلبي او ايجابي في السياسة الخارجية لجنوب افريقيا .

اشكالية البحث: هل يوجد تأثير للقدرة الشاملة في السياسة الخارجية لجنوب افريقيا, وما هو هذا التأثير, وهل ارتبطت فاعلية السياسة الخارجية لجنوب افريقيا بتنامي دور القدرة الشاملة, وهذا التنامي اين يضع جنوب افريقيا على المستوى الاقليمي والدولي ؟

فرضية البحث : تنطلق الدراسة في اطار سعيها الى حل الاشكالية من فرضية طردية: مفادها: يوجد تأثير ايجابي للقدرة الشاملة في السياسة الخارجية لجنوب افريقيا , اذ انه كلما تنامت القدرة الشاملة , زادت فاعلية السياسة الخارجية جنوب افريقيا على المستوى الاقليمي والدولي, باستخدام وضائف القدرة الشاملة وتوظيفها في السياسة الخارجية.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة التعدد في استخدام المناهج العلمية لدراسة متغيرات القدرة الشاملة التي اثرت في السياسة الخارجية لجنوب افريقيا , فقد اعتمدت على المنهج الوصفي في وصف متغيرات القدرة الشاملة وبيان اهميتها, وفي بعض الاماكن من الدراسة اعتمدت على المنهج النظمي الذي درس دور المتغيرات المؤثرة في الظواهر الدولية, ثم تحليل اثرها , مبينا الدرجة التي اسهمت بها جنوب افريقيا في هذه الظواهر.

هيكلية البحث: قسم البحث الى مبحث ومطلبين, فضلا عن المقدمة, وكما يلي: المبحث الاول: جنوب افريقيا القدرة الشاملة في السياسة الخارجية, وقسم على مطلبين الاول القدرات الشاملة لجنوب افريقيا, والثاني : السياسة الخارجية والقدرة الشاملة

المبحث الاول: جنوب إفريقيا القدرة الشاملة في السياسة الخارجية

لجنوب إفريقيا أهميّة في الدّراسة والتحليل على المستوى الدّوليّ، وهذا يرجع إلى جملة معطيات احتملتها دراسة جنوب إفريقيا من حيث الموقع، والمساحة، والتأثير في العلاقات الدّوليّة، وهذا ما ستبحث الدّراسة في المطلب الأوّل من هذا المبحث، وكذلك كيف أثر في سياستها الخارجيّة؛ وهذا ما سنبحثه في المطلب الثّاني من هذا المبحث؛ لأنّ التّأثير فعل يقرن بالقدرة، وفي دراستنا بشأن جنوب إفريقيا، وتوظيف القدرة الشّاملة، كما بيّنا في دراستنا فإنّ القدرة الشّاملة هي مؤشّرات دولة؛ وليس نظاماً؛ لذا فإنّ انتقال النّظام صوب التّعديّة في جنوب إفريقيا لم يضعف المؤشّرات، وإنّما ساهم بتغيير توظيفها؛ أي: إنّ القرارات أخذت بُعداً خارجيّاً يناسب التّعديّة التي أصبحت تتمتع بها جنوب إفريقيا بعد الانتقال من نظام الفصل العنصريّ إلى النّظام الديمقراطيّ؛ أي حدث تطوّر كبير في علاقاتها على المستوى الإقليميّ؛ ولا سيّما مع الدّول الإفريقيّة، وفي علاقاتها الدّوليّة وبصفة خاصّة مع الدّول التي كانت تقاطعها؛ وهي في ظلّ حكم الإقليّة البيضاء العنصريّ قبل التّحوّل الديمقراطيّ بين الأغليّة السوداء والأقليّة البيضاء، وسنبحث سياستها الخارجيّة إقليميّاً ودوليّاً؛ لذلك قسّمنا المبحث على مطلبين:

المطلب الأوّل: قدرات جنوب إفريقيا

ستبحث الدّراسة تتوّع القدرات، وتوظيفها في جنوب إفريقيا من حيث التّعدد وشمول التّوظيف؛ إذ تأتي أهميّة دراسة القدرة الشّاملة وتحليل متغيّراتها؛ للدّولة في مختلف عناصرها (الاقتصاديّة، والعسكريّة، المعنويّة)، من منطلق التّطوّر السّريع لاستخدامات قدرة الدّولة؛ إضافة إلى أهميّة قدرة الدّولة في تحديد دور الدّولة ومكانتها على المستوى الإقليميّ والدّوليّ، لذلك قسّم المطلب على:

أولاً: القدرة الاقتصاديّة : هي حالة تأثير ناتجة في التّفاعل ما بين عناصر القوّة في حالة التّوظيف الكفوء والعقلاني لها؛ أي: وضع مجموعة القوّة من حيث إمكان وضعها موضع الفعل قيد الاستعمال في ظروف معيّنة، وأهداف معيّنة^(١).

تُعَدّ جنوب إفريقيا أغنى دولة إفريقية جنوب الصحراء، وأكثرها تقدّمًا فهي تحتلّ ٤% من مساحة القارة، وبتعداد سكّان يصل ٥٩,٣١ مليون حتّى عام ٢٠٢١^(٢) وهي أكبر اقتصاد متقدّم بالقارة، وأغنى دولها من حيث الموارد المؤهّلة لمواكبة التطوّر التقنيّ (التكنولوجي)، وغزو الأسواق العالميّة؛ فمن بين ٥٠٠ شركة ومؤسسة؛ الأولى بالقارة نجد ١٢٧ شركة جنوب إفريقيا، وتستحوذ على ٦٢% من رأسمال هذه الشركات والمؤسسات، ويُقدّر ناتجها المحليّ الإجماليّ ٤٤% من إجماليّ الناتج المحليّ لجنوب إفريقيا، ويتّصف اقتصادها بوجود تكتّلات ماليّة كبيرة (الخمس العظام)^(*) تضمّ أكبر خمس شركات مهيمنة عالميًا في المحاسبة، والخدمات المهيمنة (من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بريطانيا، هولندا)، وتشمل قطاعات مختلفة، وتمثّل ٨٠% في رؤوس الأموال في جنوب إفريقيا^(٣).

وجنوب إفريقيا هي إحدى الدّول الإفريقيّة القلائل التي انضمت إلى فئة الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدّخل؛ إذ يُعَدّ اقتصاد جنوب إفريقيا أكبر من مثيله في ماليزيا، (جدول رقم ١) وهو بكلّ المقاييس أكبر اقتصاد في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فضلًا عن تأثيره الرّئيس في الناتج الكليّ، والتجارة، وتدفّقات الاستثمار لقارة إفريقيا^(٤).

جدول رقم (١): الناتج المحليّ الإجماليّ لجمهورية جنوب إفريقيا وماليزيا

السنة	جنوب إفريقيا	ماليزيا
2015	381.45 مليار دولار	301.35 مليار دولار
2016	323.59 مليار دولار	301.26 مليار دولار
2017	381.45 مليار دولار	319.11 مليار دولار
2018	404.45 مليار دولار	301.35 مليار دولار
2019	387.93 مليار دولار	365.28 مليار دولار
2020	335.44 مليار دولار	301.35 مليار دولار

اعداد الباحث، بالاعتماد على : البنك الدولي، بيانات الحسابات الدّولية للبنك الدولي. متاح على الرابط : <https://databank.albankaldawli.org>

[databank. Albankaldawli. org](https://databank.albankaldawli.org)

يتّضح مما تقدّم تفوّق جنوب إفريقيا على ماليزيا؛ وهذا يعزّز سياستها الخارجيّة ودورها الدوليّ؛ إذ تتمتّع جنوب إفريقيا بثروات طبيعيّة ضخمة تتمثّل بصفة أساسيّة في الرّواسب المعدنيّة الثّمينة، التي تسهم بنصيب وافر في الناتج العالميّ في بعض المعادن الرّئيسة، وعلى رأسها الذهب الذي كان اكتشافه هو الماس، ولهم دور كبير في التنمية الاقتصاديّة السّريعة التي شهدتها جنوب إفريقيا ولا سيّما في مجال التّصنيع الذي توسّع توسّعًا هائلًا بعد الحرب العالميّة الأولى؛ ليجعل من جنوب إفريقيا دولة صناعيّة؛ فضلًا عن الثّروات الطّبيعيّة التي تمتلكها، هذا التّنوع في الثّروات والموارد من جهة، واعتماد جنوب إفريقيا النّظام الرّأسماليّ الحرّ في الجانب الاقتصاديّ لجنوب إفريقيا من جهة أخرى، جعل من جنوب إفريقيا دولة جاذبة لنشاط الشركات المتعدّدة الجنسيّات؛ إذ تعدّدت أنشطة هذه الشركات بحسب قطاعات الاقتصاد^(٥).

إذ تُعَدّ جنوب إفريقيا من البلدان الرّائدة في مجال التّعدين، ومعالجة المعادن في العالم؛ إذ تبلغ حصّتها من الاحتياطات العالميّة للمعادن كالآتي: مجموعة معادن البلاتين تبلغ ٩٥% من الاحتياطيّ العالميّ، الزركوتيوم

٢٧%، الكروميت ٤٢%، الفانديوم ٢٥%، المنغنيز ٢٤%، الرّوتيل ٢٠%، الفلور بمال ١٧%، الذهب ١٢% والألمنيوم ١٠% من الاحتياطي العالمي، أما حصة البلد المقدّرة للإنتاج هذه المعادن ٧٢% مقارنة بالإنتاج العالمي متفاوتة بحسب كلّ معدن؛ فحصة إنتاج البلاتين قدرات ٧٢%، الكاينيث وغيرها من المواد ٥٩%، الكرم ٤٦%، البلاديوم والفاناديوم ٣٨% لكلٍ منها، التتركتيوم ٢٧%، الرّوتيل ٢٤%، الاليمينيث ١٧%، المنغنيز ٢٤%، الذهب ٧%، الفلوربال ٤%، الألمنيوم وخام الحديد، والرصاص، والنّيكل ٢% لكلٍ منهم وصخر الفوسفات ١% من الإنتاج العالمي؛ وبذلك نجدها تتوافر إمكانيات معدنيّة تصل أحياناً إلى ٨٠% من الاحتياط العالمي، وبفضل البنية التحتيّة تتوافر على صناعة تحويليّة قويّة تسهم بنحو ٢٥% من إجمالي الناتج المحليّ الإجمالي^(٦).

أما القطاع الزراعي؛ فقد تُعدّ جنوب إفريقيا أكبر مصدر للمنتجات الزراعيّة في إفريقيا بقطاع زراعيّ متقدّم يمارس دوراً مهمّاً من خلق فرص العمل، والتنمية الاقتصاديّة؛ إذ تُعدّ زراعة الحبوب واحدة من أكبر الصناعات الزراعيّة في البلاد وتمثّل ٣٠% من إجمالي الإنتاج الزراعي^(٧). ومن أهم منتجات جنوب إفريقيا، القمح، والذرة، وقصب السكّر، والأرز؛ وقد زاد إنتاج جنوب إفريقيا عن حاجة السكّان^(٨). كما موضّح في الجدول الآتي

جدول رقم (٢): منتجات جنوب إفريقيا

المنتجات	السنة	القيمة بالدولار	النسبة %
القمح	2020	2,120	38.11%
الذرة	2020	17,200	34.00%
قصب السكّر	2020	18,220	5.31%
أرز	2020	3,760	0.03%
الذرة	2020	588	70.43%

المصدر: أطلس بيانات العالم، متاح على الرابط الآتي: <https://nar.knoema.com>

فقد ساهم القطاع الزراعيّ بنحو ١٠% (١١.١ مليار دولار) في إجمالي إيرادات صادرات جنوب إفريقيا في عام ٢٠٢٠، والمنتجات التصديريّة هي البرتقال، والعنب، والنّبيذ، والذرة^(٩)، وتصنّف جنوب إفريقيا في المرتبة ٣٢ عالمياً من بين الدول الأكثر إنتاجاً زراعياً^(١٠). أما قطاع الصناعة يشغل ما نسبته ٣٢.٨% من اليد العاملة، تساهم بنسبة ٣٠%، من الناتج المحليّ؛ ومن أهمّ صناعاتها^(١١):

١. صناعة السيّارات: (عدد الشّركات المصنّعة للسيّارات؛ مثل سيارات مرسيدس بنز فئة سي كلاس، تيوتا موتورز، فورد موتورز، وبي ام دابليو)، والفضاء، والصناعات الكيماويّة (ساسول)، والطاقة (اسكوم).

٢. صناعة التّعدين: وهي واحدة من أكبر صناعات جنوب إفريقيا؛ إذ تصنّف خامس أكبر مساهم في الناتج المحليّ الإجماليّ للبلاد، وينتج هذا القطاع كثيراً من الموارد الطّبيعيّة الخام؛ وهي التي يتمّ تصدير أغلبها؛ ومنها الذهب، والبلاتين، والألماس، واليورانيوم وغيرها، وتتميّز هذه الصناعة بقدرتها على توفير فرص عمل لأكثر عدد ممكن من عمّال البلاد.

٣. الصناعات التّحويليّة: يساهم هذا القطاع بنحو ١٤% من مجمل الناتج المحليّ الإجماليّ لجنوب إفريقيا؛ وهي بذلك رابع أكبر الصناعات المساهمة في اقتصاد البلاد؛ ومن أهمّ الصناعات التي ينتجها هذا القطاع

الالكترونيات والكيمياويات، والسيارات، ويذكر أنّ صناعة السيّارات من أهمّ الصّناعات في جنوب إفريقيا؛ إذ يشكّل ١٢% من جميع السلع المصنّعة .

إنّ ما تتمتع به جنوب إفريقيا من قدرة اقتصادية نجدها قد جاءت نتيجة لإرادة وإدراك لما تمتلكه من ثروات؛ فقد أدركت القوّة الاقتصادية التي تمتلكها في تحقيق فوائض مالية تستخدم لرفع القدرة الاقتصادية للدولة في مختلف المجالات؛ إذ إنّ القدرة الاقتصادية لجنوب إفريقيا قد تكاثرت بسنوات عمل؛ فحققت معدلات نموّ ثانوية، إضافةً إلى الدور الإيجابي الذي مارسته الدولة في تشجيع الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة، وتوفير للقروض للتنمية الصناعيّة، ووجود العمالة الرخيصة والثروات؛ فارتفع سقف صادراتها لمستويات غير مسبقة، كما موضح في (جدول رقم ٣)، ومكّنها من الانتقال للشريحة الأعلى من البلدان متوسطة الدخل^(١٢).

جدول رقم (٣): نسب الصادرات لجنوب إفريقيا

السنة	النسبة %
2017	27.30
2018	27,50
2019	27.30
2020	27.80
2021	28.20

المصدر: البنك الدولي، الحسابات القومية للبنك الدولي، ٢٠٢١.

فأصبحت بذلك عضواً فاعلاً بعدة منظمات عالمية كبنك الاستثمار الدولي، مجموعة ٧٧، البريكس، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، نظام التحكم في تقانة (تكنولوجيا) الصواريخ، حركة عدم الانحياز، مجموعة الدول الموردة للطاقة، منظمة التجارة العالمية، اتفاقية منع انتشار الأسلحة^(١٣). ونتيجة لذلك، أصبحت جنوب إفريقيا دولة متقدمة على باقي دول القارة التي تفتقر لبنى صناعية مماثلة، ما يدفع بنا للقول أنّها دولة لا يربطها بإفريقيا سوى المعطى الجغرافي؛ إذ إنّها تمتلك متغيرات قدرة جعلتها دولة ذات مكانة على المستوى الإقليمي والدولي بالأدوار التي فضت النزاعات الإقليمية، والمشاركة بقوات حفظ السلام على المستوى الدولي.

ثانياً: القدرة العسكرية : هناك أهميّة للقدرة العسكريّة للدولة وتأثيرها في العلاقات الدولة؛ إذ إنّ الضعف في هذه القدرة يؤدي إلى انهيار أمن الدولة الوطني، وتعرضها إلى الأخطار؛ لذلك فإنّ الدول الضعيفة في القدرة العسكريّة عادة ما تلجأ إلى التحالف مع دولة إقليمية، أو عالمية كبرى لحمايتها، على عكس الدولة ذات القدرة العسكريّة المتفوّقة، مع توافر إرادة استخدامها يوفّر قدرًا مناسبًا من المصداقية بإمكانها ردع الآخرين عن التعرّض لمصالحها وحماية استقلالها، والمشاركة في تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي والدولي؛ مثل عمليات حفظ السلام وغيرها. لذلك سنبحث أهميّة القدرة العسكريّة لجنوب إفريقيا نموذج الدراسة وتأثيرها في سياستها الخارجية.

وأنّ القدرة العسكريّة تُعدّ عاملاً مهماً ورئيساً لجنوب إفريقيا بمساندة القدرات الأخرى السياسيّة، والاقتصاديّة، والقدرة العسكريّة لا تقاس بنوع ما تمتلكه الدولة وكميّته من أسلحة ومعدّات فحسب؛ بل بالقدرة على إنتاجها بالكمّ

والكيف، وتحويلها إلى فعل؛ إذ تمّ تصنيف جنوب إفريقيا على أنها تمتلك المرتبة ٣٢ من حيث القوة العسكرية في العالم - خلف مصر (المرتبة ١٣) والجزائر (المرتبة ٢٧) في إفريقيا، وفقاً للترتيب، يوجد في جنوب إفريقيا ٦٦٥٠٠ من الأفراد النشطين و ١٥٠٠٠ من أفراد الاحتياط، كما يقدر أنّ البلاد بها ما يقارب ١٤٠٢٥٠٠٠ مواطن سيكونون لائقين للخدمة في حالة إنفاذ قوانين التجنيد، وتجدر الإشارة إلى أنّ جنوب إفريقيا تتميز بقوتها البرية، والبحرية، والجوية^(١٤).

وتعدّ جنوب إفريقيا من الدول المهمة في مجال التصنيع العسكري نظراً إلى امتلاكها قاعدة تصنيع عسكريّة كبيرة، قادرة على تصنيع السلاح النووي؛ إذ تتميز جنوب إفريقيا بتجربة نووية فريدة عالميّة؛ لأنّها الدولة الوحيدة المتخلية عن برنامجها النووي طوعاً، على الرغم من قدرتها على صناعاته، وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة على أنّها دولة غير حائزة للسلاح النووي؛ فاتخذ الرئيس الأسبق "نيلسون مانديلا" عام (٢٠١٣) موقفاً معادياً لبرنامج بلده النوويّ بدا واضحاً في كلمته بالجمعية العامة للأمم المتحدة؛ معلناً عن مبادرة "نحو عالم خالٍ من الأسلحة النوويّة"^(١٥). إذ تمثل (مؤسسة أرامسكور) مؤسسة التصنيع العسكريّة في جنوب إفريقيا العمود الفقري للصناعات العسكريّة المتقدمة تقنياً (تكنولوجياً)، وفنياً في مجال الصناعات العسكريّة؛ إضافةً إلى وضع التخطيط، وسياسة التصنيع، وسياسة التسويق والتصدير، ووضع خطة العمل لتسويق الإنتاج الحربي، وتصدير السلاح، وكذلك التجهيز، والإعداد، أو الاشتراك في المعارض، أو المؤتمرات المحليّة والدوليّة، وإعداد قواعد المعلومات وبنائها؛ وهناك كثير من الشركات التابعة لها داخل جنوب إفريقيا وخارجها^(١٦).

وتمتلك جنوب إفريقيا أهمّ شركات التصنيع العسكري؛ وهي^(١٧):

١. مجموعة شركات دينيل؛ وهي مؤسسة مدنيّة غير تابعة لوزارة الدفاع.

٢. شركة (بارامونت) للتصنيع العسكري؛ وهي التي تُعدّ أكبر شركة قطاع خاص في جنوب إفريقيا.

إذ تسعى جنوب إفريقيا بما تمتلك من مؤسسات وشركات تصنيع عسكرياً إلى تحقيق الارتباط الوثيق بالمؤسسات والشركات العالميّة بالشراكة، أو المؤسسات الدوليّة المواكبة للتطور التقني (التكنولوجي) العالمي؛ كما تسعى هذه المؤسسات والشركات إلى تطوير منتجاتها العسكريّة بصفة دائمة بما يضمن لها تحقيق المنافسة العالميّة، وفتح أسواق جديدة في الدول المتقدمة تقنياً (تكنولوجياً)؛ وبهذه الرؤية الحاليّة، والمستقبليّة؛ يتّضح أنّ الصناعات العسكريّة بدولة جنوب إفريقيا حققت نجاحاً كبيراً في هذا المجال.

ثالثاً: البعد المعنوي للقوة : يُعدّ البعد المعنوي ذات أهميّة كبيرة في كميّة استخدام أبعاد القدرة الشاملة؛ إذ إنّ القدرة المعنويّة حالة نفسيّة غير محسوسة تضاعف، أو تخفض من حجم باقي قدرات الدولة وقيمتها؛ طبقاً لمدى ما آل إليه هذه القدرة، التي تتأثر بالقيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع، والنظام الدولي، ومدى انعكاسها على أنماط السلوك فيه، كما أنّ توافر الروح المعنويّة العالية للشعب تمكّنه من استغلال باقي قدرات الدولة الشاملة. فهي العامل الحاسم في كميّة استخدام كلّ عناصر القدرة الشاملة للدولة؛ إذ إنّ وضوح استخدام هذه القدرة وكفائتها؛ تلقي بظلالها الإيجابية والسلبية على استخدام باقي قدرات الدولة^(١٨). إذ إنّها قدرات غير ماديّة، وتستند إلى القيم، والفكر، والروح المعنويّة، والإدراك؛ فالإدراك يشكّل الجانب المعنوي لمقومات القدرة؛ وهو يدخل في معرفة ما تريده الدولة، وما يريده الآخرون^(١٩).

اعتمدت جنوب إفريقيا على الإدراك، والفكر لتأكيد حضورها الإقليمي والدولي؛ إذ امتازت جنوب إفريقيا من سنة ١٩٩٤ بعودة جنوب إفريقيا إلى الساحة الإقليمية والدولية^(٢٠). فالقدرة المعنوية لجنوب إفريقيا هي عبارة عن تكامل بين الإدراك الغربي، والوفرة في إفريقيا؛ لذا فإن دراسة قدرتها المعنوية تعكس امتداد النفوذ الغربي وتوطينه في قارة إفريقيا؛ ليكون نموذجًا متميزًا قادرًا على التأثير في القارة الإفريقية، بنظام التمييز العنصري وتوطينه؛ ليتطور إلى نظام متعدد بعد انتهاء نظام التمييز العنصري؛ مما أدى إلى الاستقرار النسبي الذي ساعد على الاستثمار في رأس المال البشري، وتعدّ إصلاحات الرئيس مانديلا ذات طابع اجتماعي أكثر مما هي اقتصادية بضمان حقوق الأفارقة السود (الأغلبية)؛ مما ساعدت هذه السياسة؛ ما إن دعا مانديلا لإنهاء المقاطعة الاقتصادية، والعقوبات المفروضة على دولته؛ أعلنت الدنمارك، والسويد، وأستراليا قرارات الاستئناف العلاقات المجددة^(٢١). كما ميّزت جنوب إفريقيا بوجودها على الساحة الدبلوماسية خصائص عدة؛ هي^(٢٢):

١. اعتماد مبدأ التضامن الإفريقي، وحقوق الإنسان، وما يترتب عليها من التزامات.

٢. ظهور فكرة النهوض الإفريقي التي موجودة في وثائق المؤتمر الوطني الإفريقي.

إذ تتبنى الدبلوماسية لجنوب إفريقيا في قارة إفريقيا النهج السلمي التفاوضي في حلّ المشكلات، وتخفيض حدة النزاعات بين دول القارة؛ وفي الوقت نفسه محاولة تفعيل العلاقات الاقتصادية، والتجارية، وإيجاد الكيانات الإقليمية المساعدة على ذلك. ولتنفيذ هذا الخطّ الإستراتيجي سعت جنوب إفريقيا إلى إنشاء كثير من الاتحادات، والمننديات، والتجمعات الزامية إلى تفعيل العمل الإفريقي المشترك؛ إذ لها دور فعال في تشكيل رؤية قارية خاصة بمشروع النهضة الإفريقية^(٢٣).

أما على المستوى الداخلي في مجال حرية التعبير؛ فقد يشمل هذا الحق في التماس مختلف المعلومات، والأفكار، وتلقيها، ونقلها إلى الآخرين؛ إذ إن هذا الحق في جنوب إفريقيا متجذّر بقوة في المادة (١٦) من دستور ١٩٩٦ الجمهورية جنوب إفريقيا، الذي يحمي الحريات الآتية؛ الصحافة، وتبادل المعلومات وتلقيها، والإبداع الفني، والبحث الأكاديمي العلمي^(٢٤). وإذ تؤكد ضرورة رفع مستوى الوعي بجميع أوجه الترابط بين استخدام وسائل الاتصال الجديدة وتوافرها؛ بما في ذلك تقنية (تكنولوجيا) الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة، وبين الحق في حرية التعبير والإعلام، نتيجة لذلك احتلت جنوب إفريقيا المرتبة ٥٢ من ١٧٩ في حرية التعبير بحسب مؤشر "مراسلون بلا حدود" (٢٠١٠-٢٠١٢)^(٢٥).

واحتضن منتدى حرية التعبير من أجل التنمية، والحكومة الرشيدة، والحاجة للإصلاح في ١٥ مايو ٢٠١٣، تقرر عنه تدشين حملة وإطلاقها بهذا المسمى بالأقاليم الإفريقية كافة، وإنشاء جائزة البرلمان الإفريقي لحرية الإعلام في إفريقيا، وإنشاء مؤشر سنوي يدعى (مؤتمر البرلمان الإفريقي لحرية الإعلام في إفريقيا)، من أجل قياس وضع حرية الإعلام في الدول المعنية، ومناشدة دول الاتحاد الإفريقي من أجل اعتماد قانون نموذجي للحصول على معلومات، وطلب دعم تطبيق القرارات المتصلة من طرف شركاء التنمية، إلا أنّ تعالي الأصوات بتراجع الديمقراطية أثر في الصحفيين من حضور جلسات في مجلس النواب بعد طرد المعارضة، واعتقال صحفي التحقيقات بجردي تايمز وإفريكا^(٢٦).

أما على مستوى النظام السياسي تُقدّم جنوب إفريقيا نموذجًا للممارسة الديمقراطية ساعدها على ممارسة دور مؤثر في صياغة مضبطة السلوكيات في الانتخابات الإفريقية؛ وهو الذي استعانت في بنودها بالكثير من مضبطة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومضبطة الاتحاد الأوربي؛ وجعلتها تتوافق مع الثقافة والعادات، والتقاليد الإفريقية، وعادةً ما يكون لجنوب إفريقيا مجموعة من المراقبين بالانتخابات التي تجري في الدول الإفريقية ضمن وفد المراقبة في الاتحاد الإفريقي^(٢٧).

وتعتمد أيضًا على مبدأ تعزيز السلام الديمقراطي باعتبار الحكم الديمقراطي سلمية من أكثر شكل آخر، والحكم الديمقراطي، والسلم والأمن أمور أساسية للتنمية الاجتماعية، والاقتصادية، وتظل هذه الجوانب مترابطة لتحقيق رؤيتها للتكامل والتنمية المستدامة؛ مما يؤكد الحالة إلى التعزيز لتنسيق بين هيكل الحكم الديمقراطي وهيكل السلم والأمن لجنوب إفريقيا من أجل التنفيذ الفعال لولاية الحكم الديمقراطي؛ فهي بهذا تهدف لتشجيع بناء نظام ديمقراطي مستقر، وأداء التحدي في ثلاثية السلام الديمقراطي، والتنمية، والاستقرار، وتعزيز السلام، والاستقرار، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد أشار (ثامومبيكي*) إلى أنه على الأفارقة القيام بثورة ومقاومة الدكتاتورية، وأنه ينبغي أن يكون الحكم للشعب؛ لتستمد الحكومات سلطتها وشرعيتها من إرادة الشعب، وتصبح كذلك ممثلة للنساء (تمكين المرأة)^(٢٨). إذ يتطلب بناء السلام المستدام في إفريقيا نقلة نوعية، والانتقال في معالجة إعراض الصراع العنيف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع ببناء أنظمة حكم ديمقراطية ومرنة.

فضلاً عن أن الإصلاح والاستثمار في مجال التعليم إلى زيادة كبيرة في فرص الحصول على التعليم بين فئات السكان؛ ولاسيما في الالتحاق بالمدارس والتحصيل التعليمي، كما حسنت الهياكل الأساسية، والمرافق المدرسية؛ إذ حققت جنوب إفريقيا نجاحات واهتمامات في مجالات الرعاية الصحية بالاهتمام بالمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية كحملة النضال من أجل العلاج ضد الإيدز، وحركة الجنوب الإفريقيين من أجل حد أدنى للدخل لمجابهة البطالة^(٢٩). فإن القدرة المعنوية لها دور في دعم السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا؛ إذ إنّ تجاوز بعض الإخفاقات في ظلّ حكم نظام التمييز العنصري؛ مما انعكس إيجاباً على السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا بالتحركات على المستوى الإقليمي والدولي ودورها في المنظمات الإقليمية والعالمية.

المطلب الثاني: القدرة الشاملة والسياسة الخارجية لجنوب إفريقيا

أن السياسة الخارجية هي انعكاس القدرة الذاتية للدولة؛ فهي قرارات، وأفعال خارجية تعكس الإدراك الذاتي للقوة. لذلك سعت جنوب إفريقيا إلى توظيف ما تمتلك من قدرات شاملة لتحقيق مكانة ونفوذ إقليمي ودولي؛ بتسخير كل طاقاتها وثرواتها لبناء سياسة خارجية فعالة على المستوى الإقليمي والدولي؛ فهي تعمل بهذه السياسة على تكريس حضورها على المستوى الإقليمي، والسياسة الخارجية لجنوب إفريقيا على مستويين؛ هما:

أولاً: المستوى الإقليمي

فقد مارست دوراً فاعلاً في تشكيل رؤية قارية خاصة بمشروع النهضة الإفريقية والشراكة الجديدة عام ٢٠٠١^(٣٠)، إذ تمّ الترويج إلى الديمقراطية ومساندتها لولادة إفريقيا جديدة بدعم دبلوماسية السلام، وحفظ السلام بإعادة بناء المؤسسات الإقليمية، وبتحفيز أجندتها الإنمائية؛ ولا سيما تلك الخاصة بالاتحاد الإفريقي منذ عام ٢٠٠٢^(٣١).

فقد مارست دورًا كبيرًا وواضحًا بالمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على المستوى الإفريقي؛ ولا سيما في بورندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان وليسوتو؛ إذ كانت السياسة الدفاعية لجنوب إفريقيا تطوّرت حول عقيدة دعم السلام، وتعزيز الأمن بالمشاركة بمسؤوليات مهمة لتعزيز مكانة جنوب إفريقيا في الاتحاد الإفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي^(٣٢) وشاركت بقوات طوارئ صغيرة في أثيوبيا، أرتيريا، وليبيريا؛ وهي ثامن كبرى الدول المساهمة بالقوات إلى جانب الأمم المتحدة.

وكان لجنوب إفريقيا دور بالعمل داخل المنظمات الإقليمية؛ ولا سيما (الاتحاد الإفريقي)، الذي سرعت بحث أجهزته المختلفة للدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات أجهزته، ومؤسساته^(٣٣). إذ ينشط دبلوماسيو جمهورية جنوب إفريقيا داخل الاتحاد الأوربي؛ أي إنّ دور جنوب إفريقيا في معطياته الإقليمية امتداد للدور الأوربي في إفريقيا، من طريق رؤسائها (مانديلا، ثامو مبيكي، وزوما)، بدبلوماسية القمة، وتستضيف هيئة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NIPAD) بصفة دائمة، كما شغل كثيرًا من دبلوماسي جنوب إفريقيا مناصب مهمة في هيئات الاتحاد الإفريقي.

واستضافت جنوب إفريقيا مجموعة من المؤتمرات ساندت بها دعم القدرات؛ وهي^(٣٤):

١. استضافة اجتماع المجلس التنفيذي.
٢. القمة الإفريقية الأولى للاتحاد الإفريقي ٢٠٠٢؛ فقد ترأسها ثامو مبيكي رئيس جنوب إفريقيا إلى عام ٢٠٠٣.
٣. استضافة قمة إفريقيا الهند، الصين، إفريقيا؛ وفي تلك القمم كان الاتحاد الإفريقي ينشط في مؤسسات خاصة؛ وهي فرصة لتفاوض إفريقيا مع قارة أوروبا، والقوى الكبرى العالمية؛ وهذا هو الهدف الأساسي للاتحاد الإفريقي.

وقد أكدت جنوب إفريقيا على الحاجة إلى تعزيز قدراته واجراءاته لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، مع التركيز بنحو خاص على المهام الإفريقية مثل أزمة بورندي، وأزمة دار فور^(٣٥)؛ فقد كان لجنوب إفريقيا دور واضح في إنهاء أزمة بورندي بالدور الدبلوماسي، ودعم النظام البورندي، وتسوية الأزمة سلميًا بجهود الوساطة بين النظام والمعارضة؛ وهو ما أكدّه الوفد الرئاسي من قادة الاتحاد الإفريقي الذي يقوده رئيس جنوب إفريقيا (جاكوب زومبا) الذي اختتم زيارته إلى العاصمة البورندية، وعقد عدة لقاءات مع الرئيس وحكومته، وأعضاء جبهة المعارضة؛ إذ أكد الرئيس زومبا أنّ موقف الاتحاد الإفريقي في قمة (٣١) يناير ٢٠١٦ من الأزمة في بورندي كان لدعم جهود الوساطة بين الحكومة والمعارضة^(٣٦).

وأما في أزمة دار فور فقد كلف مجلس الأمن في الاتحاد الإفريقي مع المفوضية فريقًا رفيع المستوى برئاسة (ثامو مبيكي) بزيارة دار فور لبحث سبل تسوية الصراع؛ فقد زار الفريق دار فور ثلاث مرّات من أجل تسوية الصراع إلى غاية ٢٠٠٩، واجتمع مع مسؤولي المعارضة، وقدم اقتراحات بشأن المسؤولية عن الجرائم، وتنسيق عملية السلام في دار فور، والتوفيق بين الأطراف كما مارست دولة جنوب إفريقيا دورًا دبلوماسيًا كبيرًا بعد صدور مذكرة اعتقال ضدّ الرئيس السوداني عمر البشير؛ فطالبت بتأجيل مذكرة الاعتقال إلى غاية إلغائها نهائيًا؛ لأنّ اعتقال رئيس إفريقي سيكون سابقة خطيرة^(٣٧).

ومن جانب آخر تنشط جنوب إفريقيا بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية والإفريقية، والمجموعات الإنمائية جنوب إفريقيا، وهي التي تعدّها واحدة من أعلى المستويات الممكنة للتعاون الاقتصادي والتعاون المتبادل؛ إذ تدعو إلى ضرورة التخطيط المشترك لمبادرات التنمية الإقليمية التي تؤدي إلى اندماج ينسجم مع الوقائع الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والسياسية، وتؤيد جنوب إفريقيا التفاوض على عقد اتفاقيات تجارة حرة المجموعات الإنمائية الجنوب إفريقية (SADC)، ومجموعة مركوسور (الأرجنتين، البرازيل، بارجواي، أوجواي، فنزويلا)، ومن المتوقع يواصل الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا مفاوضاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعهّدت بالبّء في ترتيبات لأجل المفاوضات بشأن إقامة منظمة تجارة حرة بين الاتحاد الجمركي الجنوب إفريقي والصّين^(٣٨)، وبذلك واصلت تعزيز علاقاتها بدول (السادك*)، باعتبارها نطاقاً حيويّاً بإنشاء مراكز تدريبية، وزيارات متبادلة، ومساعدات فنية ومالية، والحرص على شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها، وبين دول المنطقة؛ وهذه خدمة لصالح استثماراتها، ومنتجاتها^(٣٩).

فقد عملت جنوب إفريقيا في مبادرة نيباد لتفعيل دورها على المستوى الإقليمي في دعم برامج الشراكة وتنفيذها من أجل تنمية إفريقيا؛ ولا سيما التي تعزّز عبر الحدود في تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا)، وخُصّصت لمبادرة نيباد موارد ضخمة لبرامجها باستضافة هيئة أمانتها العامة^(٤٠).

لهذا ذهب بعضهم إلى القول إنّ جنوب إفريقيا بصدد وضع خطة لمأسسة نيباد، وجعلها جنوب إفريقيا؛ لأنّها تصدّرت الجهود المبذولة لتحويل نيباد ضمن خططها التنموية الاجتماعية، والاقتصادية، والوطنية، واستطاعت بدبلوماسية التنسيق بينها وبين الاتحاد الإفريقي؛ لتصبح المبادرة بمثابة الخطة الاقتصادية للاتحاد الإفريقي^(٤١).

وفي هذا الصّدد جنوب إفريقيا ملتزمة ببناء علاقات تجارية متبادلة المنفعة بدعم تنوع الاقتصاديات، ومعالجة الحواجز التجارية، والقيود المفروضة على القدرات، أو ستفّذ جنوب إفريقيا السياسات التي تعزّز الاستثمار الخارجي للقارة؛ فجنوب إفريقيا ستدعم إفريقيا للاستفادة من ترتيبات الوصول إلى الأسواق؛ مثل النمو في إفريقيا وقانون الفرص (اغوا)، ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية (تيكاد)؛ فقد عملت جنوب إفريقيا في دعم القارة الإفريقية باستثمار علاقاتها مع الدول لمساعدة إفريقيا في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية.

إذ نجحت جنوب إفريقيا بعد انتهاج سياسة خارجية فاعلة إقليمياً بتولّي رئيس جنوب إفريقيا عام ٢٠٢٠ رئاسة الاتحاد الإفريقي الذي تزامن مع كوفيد-١٩؛ فقد نجحت في تنظيم استجابة الاتحاد الإفريقي للوفاء، وقد استمرّ دور جنوب إفريقيا القيادي برئاسة جبريل راموفوزا إلى ما بعد مدّة رئاسة الاتحاد الإفريقي، فأشرفت على نقل عمليات الاتحاد الإفريقي إلى منصات على الانترنت، وعقدت عدداً قياسياً من اجتماعات مكتب الجمعية، وتناولت الدولة حين رئاستها ملفّات مهمّة مثل الخلاف بين مصر وإثيوبيا بشأن سدّ النهضة الأثيوبي^(٤٢).

يتّضح أنّ الدور الريادي لجنوب إفريقيا في إفريقيا لا مثيل له عند المنافسين المحتملين؛ إذ لا توجد دولة إفريقية أخرى لديها مزيج فريد من السمات، من القدرة الاقتصادية، والسياسية، والرمزية إلى التوجّه الديمقراطي الليبرالي؛ إذ كان للسياسة الخارجية للرئيس السابق ثامبو مبيكي أجندة إفريقية حاسمة متجذّرة بعمق في رؤية يدعمها التفكير الاستراتيجي. فقد مارست جنوب إفريقيا دوراً كبيراً في القضايا الاقتصادية، والسياسية، والأمنية في المنطقة الإفريقية عموماً، ومنطقة الجنوب الإفريقي خصوصاً؛ وهذا يعني أنّه على الجانب الاقتصادي أخذت زمام

المبادرة في تبني إصلاحات السياسات التي تساعد في بناء سلامة القيمة الإقليمية ، و خلقت فرصاً تجارية إقليمية؛ مما دفع بصانع القرار الجنوب إفريقي التحرك على المستوى الدولي.

ثانياً: المستوى الدولي

يعتمد صانع القرار لجنوب إفريقيا التحرك على الصعيد الدولي وفقاً لمحاور عدة، وذلك بالسعي إلى توثيق العلاقات مع مختلف الدول في النظام الدولي؛ وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والخليج، وروسيا، والصين، والهند، والبرازيل بتكتل البريكس، لتعظيم دورها على أنها فاعل دولي وليس إقليمياً فحسب^(٤٣)، وكما يلي :

١- الولايات المتحدة الأمريكية

منذ انتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية في عام ١٩٩٤ ، أقامت الولايات المتحدة و جنوب إفريقيا علاقة ثنائية قوية. جنوب إفريقيا شريك استراتيجي للولايات المتحدة، مع تعاون قوي في مجالات الصحة، والتعليم، والبيئة، والاقتصاد الرقمي؛ فقد مارست الولايات المتحدة دوراً مهماً في دعم التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤. إذ في أكتوبر ١٩٩٤ ، استقبل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الرئيس المنتخب حديثاً نيلسون مانديلا في أول زيارة له إلى الولايات المتحدة ، وفي عام ١٩٩٥ ، تم إطلاق اللجنة الثنائية بين الولايات المتحدة، و جنوب إفريقيا لدعم إعادة بناء جنوب إفريقيا ، وزار الرئيس كلينتون رسمياً إلى جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٨. وزار كل من جورج دبليو بوش وباراك أوباما جنوب إفريقيا في مدة رئاستهما؛ ألقى الرئيس أوباما خطاباً تأبين في حفل تأبين نيلسون مانديلا في عام ٢٠١٣. تشترك الولايات المتحدة و جنوب إفريقيا في العلاقات التعليمية والشعبية النابضة بالحياة ، والمصالح الاقتصادية والسياسية المهمة؛ فضلاً عن أهداف التنمية المشتركة في جميع أنحاء إفريقيا. تمارس جنوب إفريقيا دوراً اقتصادياً وسياسياً رئيسياً في القارة ، باعتبارها دولة ديمقراطية قوية واقتصاداً أكثر تقدماً في إفريقيا جنوب الصحراء. تسعى الولايات المتحدة إلى فرص لزيادة التعاون بين الولايات المتحدة و جنوب إفريقيا في القضايا الإقليمية والدولية^(٤٤). ويعزز هذا التقارب السياسي التعاون الاقتصادي.

إذ تُعدّ جنوب إفريقيا أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في إفريقيا؛ فقد بلغ إجمالي تجارة السلع ثنائية الاتجاه ١٧.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩. ويعمل ما يقرب من ٦٠٠ شركة أمريكية في جنوب إفريقيا، ويستخدم كثير منها جنوب إفريقيا مقرّاً إقليمياً. جنوب إفريقيا مؤهلة للحصول على مزايا التجارة التفضيلية بموجب قانون النمو والفرص الإفريقي؛ وكذلك برنامج التفضيل التجاري لنظام الأفضليات المعمم في الولايات المتحدة. تشارك الحكومتان في مناقشات متكررة لزيادة فرص التجارة الثنائية والاستثمار وتحسين مناخ الأعمال. وقّع البلدان على اتفاقية إطار التجارة والاستثمار المعدلة (Framework Revised Trade and Investment) في عام ٢٠١٢، والهدف منها^(٤٥):

١. انطلاقاً من الرغبة القوية في تقوية أواصر الصداقة والتعاون القائمة بين الطرفين.
٢. ملتزمون بتحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الهادف للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.
٣. الاعتراف بالمزايا التي تعود على كلّ طرف نتيجة زيادة التجارة والاستثمار.
٤. العزم على العمل من أجل رفاهية أعظم لشعوبهم بزيادة التجارة والاستثمار.
٥. واقتناعاً منا بأهمية تعزيز تدفق التجارة في السلع والخدمات.

٦. إدراكًا للدور المهم للزراعة، والتجارة الزراعية بين بلدينا.
 ٧. ورغبة منها في ضمان أن تكون السياسات التجارية والبيئية داعمة لبعضها بعضًا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
 ٨. الاعتراف بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعود بالفائدة على كلٍ منهما
- إضافةً إلى ذلك ، تنتمي جنوب إفريقيا إلى الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي، الذي وقّع اتفاقية تعاونية للتجارة والاستثمار والتنمية (TIDCA) مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ لدى الولايات المتحدة و جنوب إفريقيا معاهدة ضريبية ثنائية تمنع الازدواج الضريبي والتهرب المالي^(٤٦).
- وتتمتع جنوب إفريقيا والولايات المتحدة بعلاقات واسعة تغطي مجموعة واسعة من القضايا التي تتماشى مع الأولويات المحلية لجنوب إفريقيا وخطة التنمية الوطنية (National Development Plan)، والهدف منها تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يتفق والمعدلات التي تحققها الدول المتقدمة مستندًا إلى مقومات القدرة الشاملة التي تتمتع بها جنوب إفريقيا، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.
- وحيث تتم العلاقات التجارية والاستثمارية تحت رعاية قانون النمو والفرص في إفريقيا (African Growth and Opportunity Act*) ، وهو الذي بموجبه تكتسب جنوب إفريقيا وصولاً معفيًا من الرسوم الجمركية والحصص إلى سوق الولايات المتحدة للمنتجات ذات القيمة المضافة. أدت الفوائد التي تتلقاها جنوب إفريقيا بقانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA) إلى خلق ما يقرب من ٦٢٠٠٠ فرصة عمل مباشرة في جنوب إفريقيا وخلق أيضًا الكثير من الوظائف في الولايات المتحدة. زادت التجارة الثنائية بين البلدين (وفقًا للإحصاءات الوطنية لجنوب إفريقيا) من ١١٧ مليار راند في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ١٨٩ مليار راند في عام ٢٠٢٠^(٤٧).
- تدير جنوب إفريقيا والولايات المتحدة العلاقات الثنائية بثلاثة ارتباطات منظمة. هذه هي: الحوار الاستراتيجي (المستوى الوزاري) ، فريق العمل المعني بالقضايا الأفريقية والعالمية (WGAGI) على مستوى المدير العام والمنندى الثنائي السنوي (Annual bilateral forum) على مستوى كبار المسؤولين. ويراجع ABF التعاون القطاعي الذي تموله مساعدات التنمية الأمريكية، ويتم تنفيذه بالاشتراك مع الإدارات الشريكة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالات الأمريكية الأخرى في جنوب إفريقيا. يغطي التعاون مجالات مثل التجارة والاستثمار والصحة والتعليم والطاقة والنقل، والبيئة، والسلامة، والأمن، والعلوم والتقانة (التكنولوجيا). تتماشى المساعدة الإنمائية مع خطة التنمية الوطنية (NDP) والأولويات المحلية لجنوب إفريقيا.
- يتضح أنّ جنوب إفريقيا انتهجت سياسة خارجية فاعلة مكنها من أن تكون فاعلاً دولياً؛ على أنها أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى القارة، ومارست هذا الدور بتوظيف ما تمتلك من مقومات قدرة في علاقاتها مع الدول على المستوى الإقليمي والدولي.

١- البريكس:

هي منظمة دولية أُسست عام ٢٠٠٦ تتكوّن من خمس دول؛ هي: روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، والبريكس هو المختصر للحروف الأولى باللغة الانكليزية للدول المكوّنة للمنظمة على النحو الآتي؛ البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، أُسست هذه الدول هذا التكتل لتعزيز التعاون الاقتصادي، والسياسي،

والثقافي فيما بينها لتحقيق مصالحها المشتركة؛ أبرزها تشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب، قوي؛ له القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية العالمية، ومواجهة التحديات الدولية؛ متمثلة بالإرهاب الدولي، وتغير المناخ، والغذاء، وأمن الطاقة، ومشاكل التنمية، والأزمة المالية العالمية^(٤٨).

ففي عام ٢٠١٠ بدأت جنوب إفريقيا بالعمل على الانضمام إلى مجموعة البريك، وبدأت عملية القبول الرسمي لها في أغسطس من العام نفسه؛ فقد أصبحت جنوب إفريقيا عضوًا رسميًا في المجموعة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠، بعد أن دعتها رسميًا بلدان البريك إلى الانضمام إلى المجموعة؛ فقد أعيدت تسمية البريك إلى البريك بإضافة حرف S للإشارة إلى جنوب إفريقيا، ليعكس ذلك توسع عضوية المجموعة في أبريل ٢٠١١ حضر الرئيس الجنوب إفريقي جاكوب زوما، قمة البريكس بصفته عضوًا فاعلاً؛ واقتصاد جنوب إفريقيا هو أصغر اقتصاد في بلدان البريكس، لكنه الركيزة الإفريقية لهذه القوى الناشئة^(٤٩).

وقد جاء انضمام جنوب إفريقيا إلى كتل البريكس بعد اجتهد جنوب إفريقيا بوضع استراتيجية ناجحة، وسياسة خارجية فاعلة في بناء علاقات مع مختلف القوى الإقليمية والدولية، كتوطيد العلاقة مع روسيا، وتوسيع تعاونها مع البرازيل، والهند، والصين؛ لتعظيم دورها على أنها فاعل دولي؛ وليس إقليمياً فحسب؛ علاوة على ذلك فإن الارتباط الرسمي مع مجموعة النخبة من القوى الناشئة له تأثير عزز من مكانة جنوب إفريقيا الدولية، وزاد فاعليته في منديات صنع القرارات العالمية بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجموعة العشرين (G-20)، مع تعزيز دورها في الزيادة بمطالبها لقيادة القارة الإفريقية^(٥٠).

ساعد انضمام جنوب إفريقيا إلى كتل البريكس على توسيع نطاق تركيز الكتلة من الأساس في التعاون الاقتصادي إلى التعاون الإنمائي، بصفتها الاقتصاد الأكثر تصنيفاً في إفريقيا، وأن جنوب إفريقيا تسعى أن تكون حاضرة في المحافل الدولية دون أن تُحسب على طرف؛ لذا فقد اندمجت في أكثر من كتل اقتصادي ومنظومة تعاون دولي.

فقد وسّعت جنوب إفريقيا بالانضمام إلى كتل البريكس بقيادة قطاع الشركات إلى احتلال مكانتها نفسها على أنها نقطة وصول استراتيجية رئيسة إلى بقية القارة؛ إذ من الواضح أن جنوب إفريقيا داخل دول البريكس أشارات إلى نيّتها في رفع صوت إفريقيا^(٥١).

يتضح مما تقدم أن جنوب إفريقيا بعد انضمامها إلى كتل البريكس، امتلكت عدة ميزات؛ أهمها^(٥٢):

١. أصبحت لها القدرة على التأثير الاقتصادي في نطاقها الإقليمي والدولي؛ إذ إنها أصبحت حلقة مهمة في الاقتصاد العالمي.

٢. تحقيق قفزات في النمو الاقتصادي، انعكس إيجاباً على أبعاد القدرة الشاملة.

٣. القدرة على التكيف مع التغيرات الدولية، وتبنيها سياسات اقتصادية منافسة على المستوى الإقليمي والدولي.

٤. سرعة استيعابها للتقانة (التكنولوجيا)، والعمل على سرعة انتشارها بزيادة الانفتاح الاقتصادي.

٢- منطقة الخليج

برزت جنوب إفريقيا على الساحة العربية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة بوصفها دولة إفريقية محورية تسعى إلى تحقيق مكانة متميزة على المستوى الدولي، وإعطاء فكرة الإفرو-عربية، وجوهرها الحقيقي بتوجيه أجندة

سياستها الخارجية لبناء علاقات مع الدول العربية؛ ولا سيما الخليجية، فقد كانت هناك كثير من اللقاءات بين رئيس جنوب إفريقيا السابق ثامو مبيكي، و(عبد الرحمن بن حمد العطية)، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في السعودية بمقر إقامته ٢٠٠٧/٣/٣١، وفي هذا اللقاء تم مناقشة مجالات التعاون بين دول الخليج، وجمهورية جنوب إفريقيا؛ فقد طرح (ثامو مبيكي)، آماله بالتواصل لعقد اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة تنمية التعاون الجنوب إفريقي (السادك)^(٥٣).

لذلك ازدادت الزيارات رفيعة المستوى مع دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت)؛ فقد تركزت العلاقات في مجال التجارة، والاستثمار، والدفاع، والتعاون التقني، وكذلك فإن تلك الدول مصدر لوارداتها النفطية؛ وقد اتسع التبادل بينها وبين دول الخليج اتساعاً كبيراً منذ عام ١٩٩٤؛ إذ تشكل المنطقة حالياً شريكاً تجارياً مهماً، ومصدراً للاستثمار الأجنبي المباشر؛ فبعد أن كانت ١٤ مليار راند (9-1) مليار دولار، ارتفعت عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨ مليار راند (8-3) مليار دولار، لتصل عام ٢٠١٤ في تجارتها الخارجية مع دولة الإمارات قيمة 2.83 دولار؛ إذ تعدّ الإمارات هي واحدة من أكبر الشركاء التجاريين الثنائيين لجنوب إفريقيا في الشرق الأوسط؛ فقد بلغ إجمالي 25.4 راند جنوب إفريقي في عام ٢٠١٨^(٥٤).

إلى أن تراجعت العلاقات التجارية بين جنوب إفريقيا وبلدان الخليج العربي في بداية انتشار فايروس كورونا إلّا أن ما قاله السفير الجنوب إفريقي سعد كاتشاليا ، لدى الإمارات العربية المتحدة : " لقد نمت تجارتنا بشكل هائل على الرغم من ظروف كوفيد ١٩ ، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢١ (من يناير إلى سبتمبر) تقريباً ٨٤.١٥ بالمائة من إجمالي الحجم التجاري لسنة ٢٠٢٠. لذا نتطلع إلى تجاوز معدل الأرقام التجارية لعام ٢٠٢٠ إلى حد كبير بحلول نهاية عام ٢٠٢١ ، وأوضح أن التجارة الثنائية بلغت ٤٥.٦٢ مليار راند (١٠.٩١ مليار درهم) خلال عام ٢٠٢٠ ، وأن الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢١ شهدت بالفعل أحجام تجارة بلغت ٣٨.٣٩ مليار راند (٩.٩٧ مليار درهم) ، شكلت ٨٤.١٥ في المائة من الحركة التجارية لعام ٢٠٢٠. وفي إشارة إلى المسار التصاعدي لما قبل الجائحة بين ٢٠١٧-٢٠١٩ ، أشار كاتشاليا إلى أن التجارة الثنائية البالغة ٣٩.٥٥ مليار راند جنوب إفريقي (أي: ما يعادل ٩.٤٥ مليار درهم إماراتي) في عام ٢٠١٧ ، نمت بنسبة ١٢.٦٩ في المئة لتصل إلى ٤٤.٥٧ مليار راند جنوب إفريقي (١٠.٦٧ مليار درهم إماراتي) في عام ٢٠١٨ ، ثم قفزت بنسبة ٢٣.٣٦ في المئة إلى ٥٤.٩٨ مليار راند جنوب إفريقي (١٣.١٧ مليار درهم إماراتي) في عام ٢٠١٩^(٥٥).

هذه التطورات في العلاقات التجارية مع دول الخليج سمح بدخول جنوب إفريقيا للمنطقة بغرض اجتذاب الاستثمارات؛ فالمنطقة تهتم جنوب إفريقيا على الصعيدين السياسي، والاقتصادي. بتحليل القدرة الشاملة لجنوب إفريقيا يبدو أن انتقالها إلى مكانة ونفوذ على المستوى الإقليمي والدولي لم يكن بالأمر السهل؛ فقد سحرت كل قدراتها، وطاقاتها وثرواتها من أجل تنمية البلد في ظل نظام يعرف الاستقرار مقارنة بالفترات السابقة فترات التمييز العنصري، وانعكس ذلك على السياق الخارجي؛ إذ مكنتها استغلال مقومات القدرة من فرض مكانتها بمواقفها وتوجهاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي .

الخاتمة

١. أخذت جنوب إفريقيا ترسم ملامح سلوكها الخارجي، بتأنٍ وببطء، يحدوها الرغبة في تحقيق مكانة إقليمية ودولية؛ ولا سيما بعد تسلّم السلطة إلى نيلسون مانديلا عام ١٩٩٤، بعد انتهاء حكم التمييز العنصري.
٢. إنّ للقدرة الشاملة التي تمتلكها الدول دورًا كبيرًا في حضورها على المستويين الإقليمي والدولي؛ وهذه القدرات هي السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والموارد المالية، وينطبق ذلك على نموذج الدراسة جنوب إفريقيا؛ إذ عملت على توظيف هذه القدرات في دعم سياستها الخارجية بالمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ ولا سيما في بورندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، أما في ما يخص الموارد المالية؛ فقد وظفتها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية بتقديم المعونات والمساعدات المالية على المستوى الإفريقي.
٣. اعتمدت جنوب إفريقيا في سياستها الخارجية على سياسة برغماتية بالجمع بين الأعداء والأصدقاء؛ إذ كوّنت جملة من العلاقات الدولية المتناقضة؛ فهي تحتفظ بعلاقات سياسية، وتجارية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وفي الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات قوية مع روسيا، والصين، وإيران.
٤. نجاح جنوب إفريقيا في حلّ النزاعات الإقليمية؛ نابع من مصداقية السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا وقدرتها الشاملة، والقدرة على الإقناع؛ ومن هذه الأزمات أزمة بورندي، وأزمة دارفور؛ إذ كان لجنوب إفريقيا دور كبير في حلّ هذه الأزمات بالقدرة الدبلوماسية التي تمتلكها جنوب إفريقيا.
٥. سعت جنوب إفريقيا لتوظيف ما تمتلك من قدرات شاملة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية؛ إذ أصبح لها دور كبير بتوظيف هذه القدرات في المنظّمات الإقليمية؛ ولا سيما (الاتحاد الإفريقي)، الذي سرّعت بممارسة أجهزته المختلفة، وحثّ الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق، وعلى بروتوكولات أجهزته، ومؤسساته.
٦. إنّ ما تتمتع به جنوب إفريقيا من قدرة شاملة، وخاصة اقتصادية؛ جعل منها عضوًا فاعلاً بعدّة منظّمات عالمية؛ كبنك الاستثمار الدولي، مجموعة ٧٧، تكتل البريكس، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، نظام التّحكّم في تقنية (تكنولوجيا) الصّواريخ، حركة عدم الانحياز، مجموعة الدول المورّدة للطاقة؛ منظّمة التجارة العالمية، اتفاقية منع انتشار الأسلحة.

الهوامش

- (١) محم قربان، قضايا الفكر السياسي القوة، ط ١، (بيروت، المؤسسة الجامعية للكتاب والنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ١٢١.
- (٢) طارق أحمد، أثر السياسة التعديدية على الأداء الاقتصادي لجنوب إفريقيا، ط ١، (القاهرة، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، بلا)، ص ١٣٣.
- (*) تتصدر جنوب إفريقيا القارة الإفريقية من حيث الشركات الاقتصادية الكبرى، فهي تضم المجمعات الخمس الأولى في الصناعات الزراعية، المجمع الأول في النسيج، المجمعات السبع الأولى في صناعة الخشب والورق، المؤسستان الأوليان في الأشغال العمومية، المؤسسة الأولى في الإنتاج الطاقة الكهربائية المؤسسات الخمس الأولى للمناجم، المؤسستان الأوليان في الصناعة الكيماوية، المؤسسات الثلاث الأولى للهاتف، **philipe Gervai-L Afrique** المؤسسات الثلاث المهمة في النقل، العشر الشركات الأولى للتأمينات، أكبر ست بنوك، انظر: 2009. **Du Sud, Le Cavalier Bleu, paris, p111**.
- (٣) فهد عاشور، جنوب إفريقيا ونيجيريا... أدوار إقليمية، (بلا، السياسة الدولية، (١٦٩٤)، (٢٠٠٧)، ص ٦٢.

- (٤) محمد صادق إسماعيل, تجربة جنوب إفريقيا ط٢, (القاهرة, العربي للنشر والتوزيع, ٢٠١٤), ص ٩٧.
- (٥) فايق حسن الشجيري, التمويل الدولي عبر الشركات متعددة الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة, (دراسة لنماذج مختارة), ط١, (بغداد, الهاشمي للكتاب الجامعي, ٢٠١٦), ص ٢٤٦.
- (٦) آمال, مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة: دراسة حالة جنوب إفريقيا, مصدر سبق ذكره, ص ٢٣٥.
- (٧) باسل ريفو, البريكس: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين, ط١, (بيروت, مؤسسة الفكر العربي, ٢٠١٥), ص ٨٦.
- (٨) عبد المعطي, مصر وجنوب إفريقيا, مصدر سبق ذكره, ص ٥٩.
- (٩) Wandil sihloppo, Agriculture is key to boosting growth in south Africa, 2021, p.p 2.
- (١٠) محمد عاشور, جنوب إفريقيا ونيجيريا, مصدر سبق ذكره, ص ٦١.
- (11) Mohmmmed matmati, Basculement Economique , Geopolitique Du Monde : poids Et Diversite Des pays Emergents L harlattan, paris, 2013,, p.196.
- (١٢) محمد صادق إسماعيل, تجربة جنوب إفريقيا... نيلسون مانديلا المصالحة الوطنية, ط١, (القاهرة, العربي للنشر والتوزيع, ٢٠١٤), ص ٧.
- (١٣) جودة حسنين, جغرافية إفريقيا الإقليمية, ب ط, (بيروت, دار النهضة العربية لطباعة والنشر, بلا), ص ٤٥٦.
- (14) Lindy Heineccken, south Africa s military is set for personnel reforms, Stellenbosch University, 2022, p.p.3
- (١٥) حميد عبد الرحمن, صراعات الهيمنة الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا, (القاهرة, السياسة الدولية, (١٩٧٤), ٢٠١٤), ص ٢٠.
- (16) David Brock, Pre-war Military planning and war Aims Union of south Africa, pp, 2017, p.p3.
- (١٧) بلا, مصر وجنوب إفريقيا, ط١, (القاهر, الهيئة العامة للاستعلامات, ٢٠١٩), ص ٦٩.
- (18) Joshua kertzer, Moral Support: How Moral Valuse Shape Foreing policy Attitudes, university of Southern California, 2019, p,p2.
- (١٩) جوزيف اس. ناي, المعلومات الأمريكية: موارد قوة المستقبل, ترجمة سالم, مجلة الشؤون السياسية, (بغداد, دار الجماهير, (١٧-٦٤), ١٩٩٦), ص ٩٤.
- (٢٠) ماهر عطية, مشاكل افريقية معاصرة, معهد البحوث, (القاهرة, الدراسات الافريقية, ٢٠١١), ص ٢٩.
- (21) Afviqudu sud, lembarrass and dossier dumatimtien de lapaix,politique africain 2000.pp.136.
- (22) Marie Muller, suth African Economic Diplomase in the Age of Globalisation, los Angeles convention, international studies Association, 200, p.p. 2.
- (23) Folashade A soule-kohndou, puissances Emergentes Et Multilateralisme, Le Cas De L Afrique Du sud 1999-2008, L Harmattan, paris, 2010, p.p 108.
- (٢٤) لجنة حقوق الانسان الدورة ٥٦, الحق في حرية الرأي والتعبير, (جامعة ميونيستا, مكتبة حقوق الانسان, القرار ٣٨, ٢٠٠٠), ص ٢.
- (25) Pieter conradie , south Africa: when Does freedom of Expression Go one step too far, 219, p.p.3.
- (٢٦) آمال, مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة, دراسة حالة جنوب إفريقيا انموذجا, (القاهرة, مجلة دراسات الافريقية وحوض النيل, المركز الديمقراطي العربي, (٢٤), (٢٠١٨), ص ٢٣٩.
- (٢٧) رضا أحمد, جنوب إفريقيا أحد فرسان القارة السوداء, (بلا, مركز الشروق, ٢٠١٩), ص ٧.
- (*) رئيس جمهورية جنوب إفريقيا الحادي عشر منذ عام ٤١ يونيو ١٩٩٩ الى ٢١ سبتمبر ٢٠٠٨.

(28) HE president thabombeki, African Renaissance statement , south Africa Broadcasting corporation sABC, Johannesburg, Gallagher Estate, August, 1998,p.p13.

(29) Wilson Macha, Education in south Africa, 2017, p.p2.

(30) Folaslade Soule, konndou, puissances Etmtila teralisme Le cas Del Afrique Dusad, 1999-2008, p.p-109.

(31) Lepereg, and Aden .c. 2009, south Africin Africe; bound tolead, politkon south African journalof political, studies, 2011,p.p-145.

(32) The Department of foreign Affairs Annual Reports show that south Africs contribubion rose form 123 in 1999 to 48 boin 2008. The counntries that benetted most mere Burundi, the DRC Erstrea- fthiopia, Liberieaudan.

(33) Chris Landsbery And mackay, the African union; political will And commitment Needed fornew Doctrine , synopsis, vol.

(٣٤) رضا احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(35) Stephanie wolters, Burundi crisis; time for south Africa to leand, south Africa, 2016, p.p-3.

(٣٦) رشا السيد، الصراع في بورندي، المواقف الاقليمية والدولية، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات،

(٢٠١٧)، ص ٧.

(٣٧) جون تيمن، الطريق الى الحوار الوطني في السودان، (واشنطن، معهد السلام الامريكي، (٢٠١٣)،

ص ٢.

(٣٨) بلجنس آمال، مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة : دراسة حالة جنوب إفريقيا، مصدر سبق

ذكره، ص ٢٤٦.

(*) مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية أو اختصارًا، هي منظمة دولية هي منظمة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في إفريقيا الجنوبية. تم تأسيس المنظمة في ١٧ أغسطس ١٩٩٢ بعد تعويضها بمؤتمر التنسيق لتنمية إفريقيا الجنوبية و التي أنشئت في ١ أبريل ١٩٨٠، والهدف الرئيس لها زيادة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويعتبر دوره مكملًا للاتحاد الإفريقي.

(٣٩) طارق أحمد، أثر السياسة النقدية على الأداء الاقتصادي لجمهورية جنوب إفريقيا، مصدر سبق ذكره ص ٥.

(40) Wtite paperon south africas forei on policy, buiding a better world ; the diplomacy of Ubuntu, firal draft ,2011, p.p-22.

(41) Ben turok, the international response to the new partnership for Africs derelopment, in; new Agenda second Quarter,2011,p.p-103.

(42) Ramphosa s trip mest Africa this week is an opportunity fixsaimageproblen othcontient, sonth africas foregn polygon aficanneeds sarer amp 2021.p.p-30

(43) Tresor Dictionnaire General, publications Delambassade france En Afriquedu sud.

(٤٤) رضا احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(45) Trade & Investment Framework Agreements, south Africa TIFA,p.2.

(٤٦) حمدي عبد الرحمن، جولة بليكن.. هل تغير النهج الأمريكي في إفريقيا، (بلا، المستقبل للأبحاث

والدراسات المتقدمة، (٢٠٢١)، ص ٥.

(*) هو تشريع وافق عليه الكونغرس الأمريكي في مايو ٢٠٠٠. الغرض من التشريع هو مساعدة اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء وتحسين العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والمنطقة.

(47) Lauren ploch, south africa; Current Issues and U.S. Relations,2001, p.p-14.

(٤٨) واثق علي الموسوي، البريكس والاقتصاد العالمي، ط ١، (عمان، دار الايام للنشر والتوزيع، (٢٠٢٠)،

ص ٩.

(٤٩) واثق علي الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

⁽⁵⁰⁾ This section is partly based presentations made nelia banand and D arid moyae at the ccrpoling advicory 'south Africa and the D Ricsprogicss, problems and prospects, I shwne 30.31 August 2014.

⁽⁵¹⁾ Rob Daries, south Africa and the BRICS; capetomn, 24 April, 2013, p.p-12.

^(٥٢) جارش عادل، القوى الصاعدة: دراسة في افضل المضامين والدلالات، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦)، ص ٣.

^(٥٣) خلود محمد، السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب إفريقيا تجاه دول الخليج العربي (الامارات انموذجا)، (بغداد، جامعة بغداد، مجلة الدراسات الدولية، (٤٨ع)، بلا)، ص ١٤٤.

^(٥٤) عودة التبادل التجاري بين جنوب إفريقيا والامارات الى سابق عهده قبل تفشي الوباء، مركز ابو ظبي، ٢٠٢١، ص ١.

^(٥٥) عودة التبادل التجاري بين جنوب إفريقيا والامارات الى سابق عهده قبل تفشي الوباء، مصدر سابق.

المصادر والمراجع

الكتب العربية والمترجمة

- ١- باسل ريفو، البريكس: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ط١، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٥).
- ٢- بلا، مصر وجنوب إفريقيا، ط١، (القاهر، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٩).
- ٣- جودة حسنين، جغرافية إفريقيا الإقليمية، ب ط، (بيروت، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بلا).
- ٤- طارق أحمد، أثر السياسة التعددية على الأداء الاقتصادي لجنوب إفريقيا، ط١، (القاهرة، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، بلا).
- ٥- فايق حسن الشجيري، التمويل الدولي عبر الشركات متعددة الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة، (دراسة لنماذج مختارة)، ط١، (بغداد، الهاشمي للكتاب الجامعي، ٢٠١٦).
- ٦- محلم قربان، قضايا الفكر السياسي القوة، ط١، (بيروت، المؤسسة الجامعية للكتاب والنشر والتوزيع، ١٩٨٩).
- ٧- محمد صادق إسماعيل، تجربة جنوب إفريقيا، ط٢، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤).
- ٨- محمد صادق إسماعيل، تجربة جنوب إفريقيا... نيلسون مانديلا المصالحة الوطنية، ط١، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤).
- ٩- واثق علي الموسوي، البريكس والاقتصاد العالمي، ط١، (عمان، دار الايام للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).

الدوريات

- ١- امال، مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة، دراسة حالة جنوب إفريقيا انموذجا، (القاهرة، مجلة دراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، (٢٤)، (٢٠١٨).
- ٢- جارش عادل، القوى الصاعدة: دراسة في افضل المضامين والدلالات، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦).
- ٣- جوزيف اس. ناي، المعلومات الامريكية: موارد قوة المستقبل، ترجمة سالم، مجلة الشؤون السياسية، (بغداد، دار الجماهير، (١٧-٦ع)، ١٩٩٦).
- ٤- جون تيمن، الطريق الى الحوار الوطني في السودان، (واشنطن، معهد السلام الامريكي، ٢٠١٣).
- ٥- حمدي عبد الرحمن، جولة بليكن.. هل تغير النهج الامريكي في إفريقيا، بلا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- ٦- حميد عبد الرحمن، صراعات الهيمنة الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، (القاهرة، السياسة الدولية، (١٩٧ع)، ٢٠١٤).
- ٧- خلود محمد، السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب إفريقيا تجاه دول الخليج العربي (الامارات انموذجا)، (بغداد، جامعة بغداد، مجلة الدراسات الدولية، (٤٨ع)، بلا).

- ٨- رشا السيد، الصراع في بورندي، المواقف الإقليمية والدولية، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٧).
- ٩- رضا أحمد، جنوب إفريقيا أحد فرسان القارة السوداء، (بلا، مركز الشروق، ٢٠١٩).
- ١٠- عودة التبادل التجاري بين جنوب إفريقيا والامارات الى سابق عهده قبل تفشي الوباء، مركز ابو ظبي، ٢٠٢١.
- ١١- فهد عاشور، جنوب إفريقيا ونيجيريا... أدوار إقليمية، (بلا، السياسة الدولية، (ع ١٦٩)، ٢٠٠٧).
- ١٢- لجنة حقوق الانسان الدورة ٥٦، الحق في حرية الرأي والتعبير، (جامعة ميونيستا، مكتبة حقوق الانسان، القرار ٣٨).
- ١٣- ماهر عطية، مشاكل افريقية معاصرة، معهد البحوث، (القاهرة، الدراسات الافريقية، ٢٠١١).

المصادر الاجنبية

- 1- Afviqudu sud, lembarrass and dossier dumatimtien de lapaix,politique africain 2000.
- 2- Ben turok, the international response to the new partnership for Africs development, in; new Agenda second Quarter,2011.
- 3- Chris Landsbery And mackay, the African union; political will And commitment Needed fornew Doctrine , synopsis, vol.
- 4- David Brock, Pre-war Military planning and war Aims Union of south Africa, pp, 2017.
- 5- Du Sud, Le Cavalier Bleu, paris, p111. 2009.
- 6- Folashade A soule-kohndou, puissances Emergentes Et Multilateralisme, Le Cas De L Afrique Du sud 1999-2008, L Harmattan, paris, 2010.
- 7- Folaslade Soule, konndou, puissances Etmtila teralisme Le cas Del Afrique Dusad, 1999-2008.
- 8- HE president thabombeki, African Renaissance statement , south Africa Broadcasting corporation sABC, Johannesburg, Gallagher Estate, August, 1998.
- 9- Joshua kertzner, Moral Support: How Moral Valuse Shape Foreing policy Attitudes, university of Southern California, 2019.
- 10- Lauren ploch, south africa; Current Issues and U.S. Relations,2001.
- 11- Lepereg, and Aden .c. 2009, south Africin Africe; bound tolead, politkon south African journalof political, studies, 2011.
- 12- Lindy Heineccken, south Africa s military is set for personnel reforms, Stellenbosch University, 2022.
- 13- Marie Muller, suth African Economic Diplomase in the Age of Globalisation, los Angeles convention, international studies Association, 2009.
- 14- Mohmmmed matmati, Basculement Economique , Geopolitique Du Monde : poids Et Diversite Des pays Emergents L harlattan, paris, 2013.
- 15- Pieter conradie , south Africa: when Does freedom of Expression Go one step too far, 2019.
- 16- Ramphosa s trip mest Africa this week is an opportunity fixsaimageproblen othcontient, south africas foreign polygon aficanneeds sarer amp 2021.
- 17- Rob Daries, south Africa and the BRICS; capetomn, 24 April ,2013.
- 18- Stephanie wolters, Burundi crisis; time for south Africa to leand, south Africa, 2016.
- 19- The Department of foreign Affairs Annual Reports show that south Africs contribubion rose form 123 in 1999 to 48 boin 2008. The counntries that benetted most mere Burundi, the DRC Erstrea- fthiopia, Liberieaudan.
- 20- Ths section is parly based presentations made nelia banand and D arid moyae at the ccrpoling advicory 'south Africa and the D Ricsprogicss, problems and prospects, l shwne 30.31 August 2014.
- 21- Trade & Investment Framework Agreements, south Africa TIFA.
- 22- Tresor Dictionnaire General, publications Delambassade france En Afriquedu sud.
- 23- Wandil sihlloppo, Agriculture is key to boosting growth in south Africa, 2021.
- 24- Wilson Macha, Education in south Africa, 2017.
- 25- Wtite paperon south africas forei on policy, buiding a better world ; the diplomacy of Ubuntu, firal draft ,2011.